العدالة الانتقالية في ليبيا بعد ثورة فيفري 2011 : المفهوم والتحديات

Transitional Justice In Lybia After February 2011 Revolution : Meaning and Challenges

أحمد كربوش*
المركز الجامعي آفلو (الجزائر)
ahmed_ amine_kar@outlook.fr

*تاريخ الإرسال: 2019/09/17 * تاريخ القبول: 2019/10/31 * تاريخ النشر: 2020/01/01*

ملخص:
إن الأحداث المتتالية على دول المغرب العربي، ما سمي بالحراك العربي أو الربيع العربي، جعلت بعضا من دوله غير مستقرة على سبيل المثال ليبيا، خاصة بعد أعمال القمع الوحشية التي قام بها النظام ضد انتفاضة 17 فبراير، وهي عبارة عن حرب استخدمت فيها كل أشكال العنف المسلح والاضطهاد والتعذيب، وتدمير الممتلكات وصولا إلى مقتل العقيد معمر القذافي. لذلك أصبح إرساء قواعد العدالة الانتقالية ضروريا لتحقيق السلم والأمن في ليبيا، إلا أن التحديات التي عرقلت ذلك تتمثل في مسائل أبرزها الانتشار الرهيب للسلاح والتدخل الخارجي.

الكلمات المفتاحية:
الثورة، النزاع المسلح، الصراع، ليبيا، العدالة الانتقالية.

Abstract:
The successive events in the Maghreb countries one of them which is named the Arabic spring has made some of its countries unstable .For example ,Lybia especially after the acts of brutal repressions which had been done by the Regime against the rebellion of 17 February which was a war used in it all types of the armed violence, persecution, torture, and the destruction of properties till the killing of the Colonel Muammer Gaddafi. So, establishing rules of transitional justice became necessary to achieve peace and security in Lybia, But the challenges which slawed that presented in issues, like the great spreading of weapons and the external intervention.

Keywords:
Revolution, armed conflict, conflict, Libya, transitional justice.

*. **المؤلف المرسل**

مـقدمة:

تمر بعض المجتمعات والدول بفترات من العنف المسلح أو القمع حيث تجد هذه المجتمعات نفسها أمام تركة كبيرة ومعقدة وانتهاكات واسعة وممنهجة لحقوق الإنسان، لذلك تسعى هذه الدول إلى التعامل مع جرائم الماضي رغبة لتعزيز الأمن والاستقرار، وتستخدم في ذلك عدة أليات ومقاربات لأجل تحقيقه من هذه الأليات ما يسمى العدالة الانتقالية هدفها الأساسي هو تجاوز تركات الماضي بدءا من لجان المصالحة ثم كفالة المساءلة وتحقيق العدالة، والمساواة لكل المواطنين.

ولقد مرت ليبيا بفترة ما سمي بالربيع العربي (الحراك، الثورات العربية) فبراير 2011 نتج عنها مقتل القائد معمر القذافي وفوضى أمنية وعدم الاستقرار، امتدت تداعياتها لكافة الميادين الأخرى و خسائر تعد بالملايير الدولارات، كما أدت إلى تهديد لأمن الدول المجاورة لذلك جرت عدة محاولات للخروج من الوضع المتدهور بإعداد أرضية لمسألة العدالة الانتقالية التي كانت بداياتها قانون رقم 17 لسنة 2012 وصولا إلى مشروع العدالة الانتقالية.

إشكالية الدراسة : ماهي مسارات العدالة الانتقالية في ليبيا، وماهي تحدياتها؟.

أولا - تحديد المفاهيم:

نتناول في هذا المحور عدة مفاهيم والتي تتمثل في ثورة ليبيا 17 فيفري2011، ومفهوم العدالة الانتقالية.

1) تعريف ثورة ليبيا 17 فيفري 2011

عرفت نهاية العشرية الأولى من الألفية الجديدة موجة من المظاهرات والاحتجاجات والحركات الشعبية التي اجتاحت شوارع وساحات العالم العربي معلنة بداية مرحلة جديدة من حياة الشعوب العربية وميزة هذه المرحلة الصوت الشعبي الذي أصبح طاغيا على كافة مشاهد الحياة السياسية في الدول الوطنية من جمهوريات وملكيات بعد أن كان هذا الصوت غائبا أو مغيبا طيلة فترة بناء الدولة الوطنية، ولم يعتد به في رسم معالم التوجهات الكبرى للمجتمعات والتي كانت في معظمها صياغات من مخيال الأنظمة ومزاجية حكامها.

أصبحت تلك الأنظمة في مهب العاصفة التي اصطلح عليها إعلاميا بالربيع العربي وتم تبنيها في الدوائر الرسمية والأجنبية كسياق للتغيير السياسي والديمقراطي في المنطقة رغم أن تلك الحركات الشعبية لم تكن في معظمها سلمية ولم تكن أهدافها قد تبلورت بالصورة التي سوق لها. (غربي، قلواز، 2014، صفحة 26، 25)

وبعد أن اطاحت حشود الجماهير في تونس ومصر تواليا برأسي النظامين بأقل الأضرار والأرواح واختصار مسافة الزمن والتجاذبات الاجتماعية والسياسية طرقت رياح التغيير في البلد ليبيا بعد إعلان نقابات شرق البلاد التمرد ضد نظام القذافي واندفعت حشود الجماهير في بنغازي لإسقاط الكتاب الأخضر كأولى الرمزيات المؤشرة لسقوط النظام العتيد الليبي.

كانت الأزمة في بداياتها عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية لكن سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية بين أقاليم مؤيدة للنظام وأخرى تسعى للإطاحة بالرئيس معمر القذافي، ولكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة للقذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة، والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل تحولت إلى حرب أهلية بين الأقاليم، وبعد أن أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، وفي يومي 21 و 22 أوت دخل الثوار إلى العاصمة طرابلس وسيطروا عليها، وفي 20 أكتوبر 2011 أعلن المجلس الانتقالي مقتل العقيد معمر القذافي في سرت بعد أسره من قبل ثوار ليبيا. وقد نتج عن ذلك الانتشار الواسع للسلاح والنزاعات القبلية حيث ساهم في مأساة حقيقية وما يعرف بجرائم ضد الإنسانية والتي تتلخص فيما يلي:

- أعمال القمع الوحشية التي قام بها النظام ضد الانتفاضة خلال سنة 2011.

- أعمال القتل الجماعي.
- أعمال الإخفاء الجماعي.
- أعمال التعذيب.
- أعمال الاغتصاب الجماعي.
- إتلاف وحرق المساكن والممتلكات. (بهى وآخرون، 2017، صفحة 361)

2) تعريف العدالة الانتقالية

يشمل مفهوم العدالة الانتقالية كامل نطاق العمليات والأليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق وقد تشمل الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية ومحاكمات الأفراد، ويجب منح التعويض ورد الاعتبار للأشخاص الذين تعرضوا على نحو غير قانوني للحرمان من الحرية أو الإدانة بدون الإجراءات القانونية الواجبة، ويعد دور الجهاز القضائي المستقل والفعال بالغ الأهمية في هذا السياق.

ويعرفها الأمين السابق للأمم المتحدة:

" العدالة الانتقالية تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من التجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة".

(شعبان، 2013، صفحة 103)

أما الأستاذ لؤي عباس غالب فيعرفها :

"العدالة الانتقالية هي فلسفة ومنهجية هدفها معالجة ماضي انتهاكات جسيمة ومساعدة الشعوب على الانتقال بشكل مباشر وسلمي وغير عنيف إلى الديمقراطية " .

(https://www.alganoub al – hur. Com)

3) آليات تطبيق العدالة الانتقالية

نتناول أهم الأليات تطبيق وتجسيد العدالة الانتقالية من خلال ما يلي:

- **لجان تقصي الحقائق:**

تقر لجنة الإنصاف والحقيقة في أكثر من 30 دولة منها مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا وجنوب إفريقيا, والبيرو، وسيراليون, والمغرب .

حيث تقوم هذه اللجنة بالتحقيقات في شأن حقوق الضحايا، وتسعى إلى إصلاح الأضرار التي وقعت في سنوات العنف الماضية لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث، والمتضمن استرجاع الذاكرة الجماعية.

لكن إنشاء اللجان يجب أن لا يتم إلا بعد تشاور وطني موسع، وتحديد صلاحيات مناسبة للجنة ووجود التزام سياسي واضح يسمح بالتحقيق المستقل والفعال، كما أنه عند السعي لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي يجب بذل جهود قوية وجادة لإقامة الدعاوى القضائية بما في ذلك تدعيم نظم المحاكم المحلية, ويجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام والأولوية للتدابير اللازمة لمنع الانتهاكات في المستقبل.

(https://www.overcominghateportal.org)

- **تقديم التعويضات المالية:**

إن الهدف الأساسي لأي سياسة من سياسات التعويض هو إلحاق العدالة للضحايا ، ويجب أن يفهم مصطلح العدالة في هذا الصدد بشكل واسع بإدماج عناصر الاعتراف بالضحية، ورد كرامته وإعادة بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، وإرساء التضامن الاجتماعي، ولكن عند اختيار سياسة للتعويضات أو اقرارها

يمكن لعدة عوامل أن تؤثر في الاختيارات, ومن بينها الموارد الاقتصادية المتوفرة والالتزام السياسي الوطني والدولي، وعدد الضحايا, وفئات الضحايا من فئات العرق أو الاثني أو الجنس.....الخ.
(Blomfield, 2006, p 12)

وحجم التعاطف الاجتماعي مع ضحايا أو مرتكبي الأفعال وسياق النزاع من حيث هل هو حادث جسيم وحيد أو نزاع مزمن دام عدة سنوات، نوع انتهاك حقوق الإنسان الذي تم ارتكابه مثل مصادرة الأراضي أو النفي أو الترحيل القصري أو الاعتداء الجسدي والتزامات جهود المجتمع المدني الوطني والدولي.

وينطوي مفهوم التعويض على عدة معان من بينها التعويض المباشر عن الضرر أو ضياع الفرص، رد الاعتبار لمساندة الضحايا معنويا وفي حياتهم اليومية، والاسترجاع ما فقد قدر المستطاع، ويمكن التمييز بين التعويضات بحسب النوع مادية ومعنوية، ويمكن أن يتم التعويض المادي عن طريق منح اموال أو حوافز مادية، كما يمكن أن يشمل تقديم خدمات مجانية أو تفضيلية كالصحة والتعليم والإسكان، أما التعويض المعنوي فيكون مثلا عبر إصدار اعتذار رسمي أو تكريس مكان عام مثل متحف أو حديقة أو نصب تذكاري أو إعلان يوم وطني للذكرى.
(Blomfield, p 25)

- **المشاورات الوطنية :**

تعتبر المشاورات الوطنية عنصر مهم من عناصر النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق العدالة الانتقالية، وترتكز على مبدأ القائل بأن برامج العدالة الانتقالية الناجحة تستلزم المشاركة العامة المجدية بما فيها الأصوات المختلفة للرجال والنساء، فالمشاركة العامة تبين احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من الحكم القمعي، ورغم أن المشاورات الوطنية بمكنها أن تؤثر في صياغة الشكل العام للاستراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية فإنه يمكن إجراؤها في سياق آلية محددة، مثل القيام بها في مراحل التخطيط إحدى لجان الحقيقة، أو أحد برامج جبر الأضرار, وينبغي للأمم المتحدة أن تسير عملية المشاورات الوطنية عن طريق تنظيم محافل للمنافسة، وإبداء المشورة القانونية والتقنية وتشجيع مشاركة الجماعات المستعبدة تقليديا مثل الضحايا والأقليات والنساء والأطفال، ودعم وبناء القدرات وتعبئة الموارد المالية والمادية. (بهى، صفحة 362، 361)

- **إصلاح المؤسسات:**

تأتي مرحلة الإصلاح المؤسسي كخطوة مكملة للمراحل السابقة لضمان سلامة إنجاح مسيرة التحول الديمقراطي، بحيث أنه لا يجوز أن تتم المحاسبة وتعويض الضحايا، مع الإبقاء على ذات تشكيل واعضاء المؤسسات التي تورطت في ارتكاب الجرائم وعليه يتطلب الأمر إجراء تعديلات هيكلية في المؤسسات ذات الصلة بالانتهاكات، أو تطهير تلك المؤسسات من العناصر التي ثبت تورطهم في ارتكاب الجرائم في النظم السابقة.

لذا ستوجب إعادة هيكلة الأجهزة الامنية والإصلاح المؤسسي والتغيير البنيوي لأجهزة الدولة حتى تمنع تكرار مثل الممارسات في المستقبل، مع مراعاة المحاذير التي ربما تؤدي إلى انحراف العدالة الانتقالية عن مسارها وتحولها من أداة تعمل على مساعدة المجتمع للانتقال من حالة الاستقرار والسلم إلى حالة مجتمعية قائمة على الإقصاء والتهميش والتوتر وربما الحرب الاهلية. (شنان, 2015، صفحة 119، 120).

- **إحياء الذكرى:**

يتم إحياء الذكرى عن طريق أي حدث أو واقعة أو بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكر. ويمكن أن يتم إحياء الذكرى بشكل رسمي مثل(إقامة نصب تذكاري) أو غير رسمي (مثل بناء جدارية في مجتمع محلي)، ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة منها، الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا، أو التعرف عليهم، أو تعريف الناس بماضيهم، أو زيادة وعي المجتمع، أو دعم أو تعديل رواية تاريخية.

ثانيا - مسار مشروع العدالة الانتقالية في ليبيا:

قبل الحراك الرسمي من قبل المؤسسات السياسية والقضائية كان قد سبقه حراك لمؤسسات المجتمع المدني الجديدة التي عرفها الليبيون لأول مرة حيث كان لها الدور الكبير من النشاطات التي تصب جميعها في تحقيق الاستقرار، وبناء مصالحة وطنية تعبر من خلال تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية، ومع أن قانون العدالة الانتقالية تأخر بعض الشيء في ليبيا فقد صدر الأول قانون العدالة الانتقالية رقم 17 لسنة 2012 والثاني في سنة 2013 ونوضح ذلك فيما يلي:

1) المجلس الوطني الانتقالي :

أصدر المجلس الوطني الانتقالي قانون العدالة الانتقالية رقم 17 لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، ويشكك اهل الاختصاص في مدى قدرة هذا القانون بصيغته الحالية على القيام بعملية تقصي الحقائق بفاعلية، حيث يواجه هذا القانون انتقادات من ثلاث نواحي وهي:

- الأولى أن القانون سن دون مشاورات واسعة النطاق.
- الثانية أن أهدافه غير دقيقة وليست واضحة.
- الثالثة تتعلق بهيئة تقصي الحقائق ذاتها حيث أن القانون لم ينص على التركيبة العلمية والفنية والذي نتج عن هذا القصور في القانون فيما بعد أن تكونت هيئة تقصي الحقائق من كبار القضاة فقط كأن تقصي الحقائق عملية قضائية مجردة، وفي هذا الفهم قصور شديد فهو لا يتيح مساحة كافية لدراسة كافة الانتهاكات وفحصها فحصا جيدا من النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والشرعية. ولقد اثبتت التجارب الدولية أن الاستماع إلى الضحايا في جلسات علنية يعد أمر ذو اهمية لعلاجهم وضمان حقهم في التعبير عن آرائهم، فالضحايا غير مذكورين إلا فيما يتعلق بالتعويض ،وهذا قصور آخر يضاف إلى ما سبق.
- كما أصدر المجلس الانتقالي القانون رقم 35 لسنة 2012 بشأن العفو عن بعض الجرائم وانتقد هذا القانون لسبب ان ظاهر منطوقه يدعم الإفلات من العقاب، كما أصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم 38 لسنة 2012 بشان الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، والتي أثارت جدلا واسعا حول ما نصت عليه المادة رقم 4 من هذا القانون والتي تنص على عدم معاقبة ثوار 17 فبراير من تصرفات عسكرية أو مدنية أو امنية كانوا قد قاموا بها بهدف انجاح الثورة أو حمايتها. وفي هذا الصدد يرى الحقوقيون ومنظمات حقوق الإنسان والكثير من الخبراء الوطنيين أن ما نصت عليه المادة يعد اجحافا بحق المتضررين من تجاوزات ثوار 17فبراير 2011 وتعتبر هذه المادة تستر على الجريمة ويشكل عفوا عاما لا يمت بصلة للعدالة والإنصاف ولا يخدم المصالحة. (بهى، صفحة 262 ، 261)

كما أثار **قانون العزل السياسي** الذي أقره البرلمان الليبي بشبه إجماع في الخامس من ماي 2013 بموافقة 115 صوتا من أصل 157 الجدل في الساحة الليبية، وتباين المواقف تجاه هذا القانون نظرا لما سوف ينتج عنه من تداعيات وينص هذا القانون على إقصاء كل شخص تسلم مناصب سياسية وإدارية خلال الحكم السابق.

وفي حالة تطبيق القانون سيكون اكثر من نصف مليون ليبي خارج الخدمة في الأجهزة الحكومية، إضافة لما تقدم بمقتضى القانون الجديد لا يحق للذي شملهم تولي المسؤوليات القيادية التالية:

- الوظائف التنفيذية بدءا من وظيفة رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، وحتى وظيفة مدير إدارة على المستوى الوطني أو المحلى.
- الوظائف السيادية في الدولة. (شنان ، صفحة 227).

2) مؤسسات المجتمع المدني:

تعد منظمات الدولية العاملة في ليبيا والمؤسسات المدنية التي تهتم بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية من المهام الأساسية في تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات، وتمت دعوة العديد من الشخصيات العلمية والدينية والقانونية المهتمة بموضوع حقوق الإنسان ومن بين المنظمات نذكر محامون من أجل العدالة في ليبيا والمجموعة الوطنية الاستشارية.

ولقد حققت منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا ما يلي:

- قامت بصياغة المبادئ التوجيهية الرسمية للمجلس الوطني الانتقالي المتعلقة بمعاملة المحتجزين وقواعد الاستهداف بموجب قانون النزاعات المسلحة, وقد جرى توزيع هذه المبادئ التوجيهية على نطاق واسع على الأرض وشكلت النقطة الأساس للمراجعة الأكاديمية، التي أجرتها دورية الشؤون الدولية في جامعة بيل ومدونة توك الخاصة بالدورية الأوروبية للقانون الدولي.

(بهى، صفحة 256، 264)

- التعاون مع قيادة حقوق الإنسان التابعة لكلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن وأجرت منظمة محامون من اجل العدالة في ليبيا مراجعة شاملة لقانون الإجراءات الجنائية الليبي، وممارسة خدمات الأمن في الفترات الأخيرة، من أجل تحديد مدى تطابقها مع معايير حقوق الإنسان الدولية ومن شأن هذه المراجعة أن تشكل القاعدة الأساسية للتوصيات التي ترفع إلى الهيئة التشريعية وللبرامج المستقبلية الهادفة إلى تدريب قوات الأمن ودورها القائم على تعزيز حقوق الإنسان.
- شاركت في المؤتمر بعنوان " العدالة الانتقالية في مصر ومنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا: التحديات والمسؤوليات" الذي عقد بالاشتراك بين المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من خلال مشاركة مدير البرامج فيه.
- قامت بتدريب ثلاثين محاميا وقاضيا وناشطا ليبيا حول القانون الدولي لحقوق الإنسان وركزت من بين جملة أمور اخرى على عملية التوثيق وتقصي الحقائق، بالتعاون مع معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة ريدرس، وشارك في التدريب أيضا محامون من مؤسسات اكاديمية رائدة أطباء من أجل حقوق الإنسان ، منظمو العفو الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.
- بدأ العمل في هذا المشروع العدالة الانتقالية من خلال ورشتي عمل في كلية القانون، الأولى كانت في بداية شهر سبتمبر 2011 والثانية في نهايته. ثم عرضت فكرة وضع إطار قانوني للعدالة في المرحلة الانتقالية من المجموعة الوطنية الاستشارية، ووزير العدل السابق الذي قبلها، وشكل لجنة لإعداد مشروع للقانون وبدأ العمل على المشروع في الجهتين بشكل متزامن.

وبعد إعداد مسودة القانون الأولية عرضت على المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وعلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ونوقشت في جلسة علمية بكلية القانون جامعة طرابلس (بهى ، ص 268)

وبناء على الانتقادات التي وجهت للمشروع تم ادخال بعض التعديلات على المسودة بناء على التوصيات المقدمة, وبالرجوع الى هذا المشروع نجده قائم على ثلاث مرتكزات أساسية، وهي تقصي الحقائق والمصالحة، التعويضات, المحاكمات الجنائية. كما تضمن الفصل الأخير المتعلق بالمحاكمات الجنائية أحكاما خاصة لمعالجة مشكلة انقضاء الجرائم بمضي المدة. في ظل قانون العقوبات الذي يقر بنظام التقادم، ولإدخال أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في النظام الإجرائي الجنائي، ووضع بديل اجرائي للدعوى الجنائية يمكن من خلاله تسهيل تتبع، واسترجاع المال العام

المختلس قبل وبعد التغيير. كما تضمن المشروع أحكاما خاصة بمعالجة مشكلة الجنسية التي منحت سنة 2011.

إلا أن أعضاء الفريق بعد طرح ومناقشة المشروع أمام اعضاء المجلس الانتقالي تمكن من اصدار القانون بعد أن أدخل عليه التعديلات غيرت بشكل جذري من فلسفته ومحتواه دون مناقشة اللجنة في ذلك وأهم التعديلات هي حذف الفصل 5 الخاص بالمحاكمات الجنائية بكامله الذي هو النواة الصلب للمشروع واضافة لحذف الحكم الخاص بالتجنيس الذي تم سنة 2011. (بهى ، ص 269).

2) دليل العدالة الانتقالية في ليبيا:

هي تطبيق أحكام القانون لمعالجة ما تعرض له الليبيون خلال النظام السابق من انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية من قبل الأجهزة التابعة للدولة، عن طريق إجراءات تشريعية وقضائية واجتماعية وإدارية، وذلك من أجل إظهار الحقيقة ومحاسبة الجناة وإصلاح المؤسسات، وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر والتعويض عن الأخطاء التي تكون الدولة مسؤولة بالتعويض عنها. لقد صدر هذا القانون عن المؤتمر الوطني العام بتاريخ 2 ديسمبر 2013 مكون من ستة فصول تحتوي على 34 مادة, ويكون تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا على الجوانب التالية:

- إصدار قوانين ونصوص دستورية تكشف عن عدالة ثورة السابع عشر 17 فبراير عن عدم عدالة النظام السابق وانعدام مشروعية القوانين الظالمة.
- كشف القوانين ذات الطبيعة العامة والجماعية.
- كشف الحقائق الفردية.
- المحاسبة الجنائية.
- المصالحة الاتفاقية.
- العفو التشريعي والعفو العام.
- جبر الضرر وشؤون النازحين. (https://aladel.gov.ly)

المحور الثالث: تحدّيات العدالة الانتقالية في ليبيا

إن تحقيق العدالة الانتقالية يحتاج لتظافر الجهود وإرادة صادقة وعزيمة قوية من الجميع، والواقع الليبي بالرغم من وصول أغلب أطراف الصراع إلى مرحلة من النضج المدرك لأهمية العدالة الانتقالية بعد تجربة 7 سنوات من الاختلاف، والصراع لا يزال يحتوي على الكثير من التحديات التي تقف عائقا دون تحقيقه، وهو الأمر الذي يستوجب معرفة، وتحديد هذه التحديات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- **تحديات سياسية وأمنية :**

أكدت التحولات والتطورات التي شهدتها ليبيا خلال مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي أنها تعاني من أزمات حادة ومترابطة، وهو ما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد والتي تتمثل بغياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيقي بشأن أولويات المرحلة الانتقالية، واستحقاقاتها وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية بمختلف مشاربها وتوجهاتها.

حيث لم يظهر ما يشير إلى نجاح المؤسسات الانتقالية في إنجاز خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل هناك مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني وتأخر بناء الجيش الوطني، لاسيما في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين مجلس النواب والمجلس الرئاسي وداخل كل منهما، الأمر الذي اصابهما نوع من الشلل.

(بن الشيخ، 2017، ص 40).

ويعتبر هذا الانقسام من أشد التحديات التي تواجه مسيرة العدالة الانتقالية في ليبيا. (معو 2018، صفحة 86).
كما يبقى انتشار السلاح وتداوله بين معظم الليبيين هاجسا مخيفا يقلق الكثير، ويقف حجر عثرة أمام مبادرات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، ومايزيد الأمر تعقيدا هو غياب منظومة الجيش والشرطة حيث ظهرت مجموعات مسلحة وانتشرت في كل المدن الليبية، (غسان الشبوط، الأسدي، 2018، صفحة 157).
أدى ذلك إلى وضع لا تمتد فيه سلطة الحكومة إلى خارج المنطقة التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة التابعة لها واصبح واضحا أن الحرس الوطني في طرابلس لا يمكنه العمل إلا تحت رحمة الميليشيات الرئيسية في العاصمة (قوة الردع الخاصة ، كتيبة ثوار طرابلس، كتيبة نواسي ...الخ (.Floor El Kamouni, 2018, p 08).
وتشير التقديرات إلى تضاعف تعداد الميليشيات الذي ناهز 1700 مليشية مسلحة، وبعدما كان الهدف من بقاء بعض الميليشيات حفظ الأمن، تحولت إلى مهدد مستمر له، فميليشيات السابع عشر من فبراير المتطرفة هي من تقوم بعمليات الخطف والتعذيب، والقتل، وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسسات والمواقع المهمة والحيوية كحقول الغاز والنفط، وتقف ضد إعادة بناء الجيش والشرطة. (بن الشيخ، ص41.)

- **تحدي العامل الخارجي:**

إن ارتباط انتفاضة فبراير منذ بدايتها بالتدخل الخارجي، جعلها للأسف رهينة لإتجاهات بعض الدول ذات النفوذ الكبير حاليا مثل تركيا وقطر والإمارات وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وأمريكا، بالإضافة إلى دول الجوار مصر وتونس والجزائر وتشاد والنيجر والسودان. وهو ما سمح لهذه الدول بالتأثير في الشأن الليبي وتقسيم البلاد وجعلها أكثر صعوبة للقيام بعملية فاعلة للعدالة الانتقالية. (Jonathan M , 2019, P 10)
وباعتبار أن ليبيا كمورد طاقوي مهم في المعادلة الاقتصادية الدولية نظرا لإمكانياتها الإنتاجية والاحتياطية من الذهب الأسود كموقع استراتيجي مطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر منطقة صراع تقليدية بين القوى الكبرى على مر التاريخ كبوابة للسيطرة على إفريقيا الغنية بموارد طبيعية جمة كمحطة للتنافس الدولي، وانها تمثل أيضا الهلال الخارجي لأوراسيا التي تحدث عنها بريجنسكي في كتابه (رقعة الشطرنج) حيث اعتبر أن الهلال الخارجي بداية الإطلاقة نحو السيادة العالمية، لذا فإن الصراع الدولي على ليبيا سيستمر نتيجة صراع المليشيات المتناحرة حول الموارد والسلطة، وهو الصراع الذي يساهم في التدخل الأجنبي مرة أخرى في شؤونها. (بن بتقة ، صفحة 278)
حيث أدى التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي مدعوما بالمال والسلاح من بعض بلدان الخليج قطر والإمارات في المقام الأول إلى تعميق الاعتبارات والاختلافات القبلية والجهوية وتوظيفها بشكل سلبي من ناحية وتحويل ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي من ناحية ثانية، وهذا أدى بدوره إلى نمو وانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساهمت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية حيث وجدت فيها التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتعا خصبا للممارسة أنشطتها الإرهابية. (بن الشيخ، ص 45)

خـاتــمة:

تعتبر العدالة الانتقالية في المجتمعات التي تعاني نزاعات متعددة من الآليات الهامة جدا لاستتباب السلم والأمن، وفي هذا السياق جرت عدة محاولات في ليبيا في فترة ما بعد الثورة سنة 2011 لبناء المجتمع وتجسيد هياكل الدولة بإصدار مذكرة مشروع العدالة الانتقالية الذي قام بصياغته كلا من المجلس الانتقالي ومنظمات المجتمع المدني إلا أنه بقي متعثرا لسبب الوضعية العامة في ليبيا والتي تتمثل في الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات التعايش مع الآخر، بخلفيات قبلية وسياسية، والتدخل الخارجي وعدم الوصول إلى أرضية موحدة للخروج من حالة الفلتان الأمني الذي تشهده ليبيا من سنة لأخرى, والانتشار الكبير للسلاح بين القبائل الليبية وختاما لتحقيق مشروع العدالة الانتقالية في ليبيا لدينا بعض التوصيات التالية:

- السعي إلى مراجعة دقيقة وسليمة للتاريخ الليبي من خلال أخذ العبر والتجارب من الآخرين لتحقيق السلم والأمن (تجربة جنوب إفريقيا في العدالة الانتقالية وتجربة الجزائر في المصالحة الوطنية).
- تعتبر مجهودات المجلس الانتقالي ومنظمات المجتمع المدني من الخطوات الهامة في اعداد مشروع العدالة الانتقالية، ولابد من بذل المزيد من الجهود للإنجاح التوافق لصالح جميع الأطراف الليبية بتوسيع قاعدة المشاركة إلى كل المعارضة وتقديم التنازلات خدمة للصالح العام الليبي.
- تفعيل دور الخطاب الديني والإعلامي خدمة وتدعيما للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

المراجع:

بالعربية

أولا– الكتب

- بهى، لطيفة، وآخرون. (2017). التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الانتقالية، عمان الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حبيل، محمد عمر، وآخرون. (2016). ملامح من الجهود النظرية نحو قانون العدالة الانتقالية في ليبيا، الأردن : دار الحامد.
- شعبان، عبد الحسين. (2013). العدالة الانتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- شنان، محمد عمر. (2015). العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية مفاهيم وتطبيقات، مصر دار المنصورة.
- غسان الشبوط، الأسدي. (2018). عاصفة التغيير، الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، برلين ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.

ثانيا –الدوريات

- عبد الحفيظ الشيخ، محمد (2017). تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا. جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية.ع 11. ص ووو
- غربي محمد ، قلواز ابراهيم (2014). تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. ع07. ص ....
- معو، زين العابدين (2018). المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.ع 12.

ثالثا - الأطروحات

- نور الهدى بن بتقة، (2016 -2017)، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر " 3 "

رابعا- المواقع

- زيادة رضوان ، العدالة الانتقالية والمصالحة في العالم العربي .
http://www.shaffaflibya.com
تم التصفح يوم: 07- 01- 2019
- وزارة العدل الليبية ، العدالة الإنتقالية قانون رقم 29 سنة 2013
https://aladel.gov.ly ، تم التصفح يوم: 10- 02- 2019 .
- بول سالم، أماندا كادليك. تحديات العملية الانتقالية في ليبيا - مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

https:// carnegie-mec.org. ، تم التصفح يوم: 10- 02- 2019
لؤي عباس غالب، سين جيم العدالة الانتقالية.
(https://www.alganoub al – hur. Com) ، تم التصفح يوم: 25- 06- 2019
- Bekdech, Hania , R**econciliation Lesson For Peace and Justice in Palestine**. https://www.overcominghateportal.org .
تم التصفح يوم: 15 – 02 - 2019

تقارير:

- Jonathan M, Winer .(2019). Origins Of The Libyan Conflict And Options For Its Resolution, Middle East Institute .
- Floor El Kamouni, Janssen. (2018). Local Security Governance In Libya .